يمكن القول ان الكاتب حاول قدر الامكان ان يكون موضوعيا في معالجته لبعض جوانب الموضوع خصوصا فيما يتعلق برفض النازحين المستمر فكرة التعويض كبديل لعودتهم الى اراضيهم وممتلكاتهم وربطه الصحيح لهذه المشكلة بجذورها الاصلية ، اي احلال شعب غريب مكان الشعب العربي صاحب الارض منذ أمد طويل ، وكذلك كشفه لازدواجية السياسة العربية التي كانت تواجه المحافل الدولية بمنطق وتتكلم مع شعوبها بمنطق مختلف تماما . غير ان الحلول التي قدمها المؤلف في النهاية لا تنسجم منطقيا مع المعطيات السياسية والتاريخية التي أوردها في سياق بحثه. فالمفاوضات المباشرة التي يحبذها المؤلف بين اسرائيل وممثلي الشعب العربي الفلسطيني ستصطدم حتما بالصعاب نفسها التي كانت تواجه دوما فكرة اجراء المفاوضات بين اسرائيل وبعض الانظمة العربية . وتتلخص هذه الصعاب بكيفية التوفيق بين وجود اسرائيل وحقوق الشعب الفلسطيني في ارضه . واذا كانت الانظمة العربية في العشرين عاما لم تستطع ان تجد المعادلة الضرورية التي تتيح لها الاعتراف باسرائيل كدولة ذات كيان من ناحية واسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني من ناحية اخرى ، فانه من المشكوك به جدا ، ان لم نقل من المستحيل ، ان يقبل ممثلو الشعب الفلسطيني بما لم تقبل به الانظمة العربية الا اذا كان في ذهن المؤلف ما يدور دائما في ذهن السلطات الاسرائيلية. فالمعروف ان اسرائيل حاولت ولا زالت تحاول اقناع بعض « وجهاء » الضفة الغربية بقبول انشاء دولة فلسطينية تضم البقية الباقية من الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون مرتبطة اقتصاديا وسياسيا باسرائيل . وحيث ان ليس بين هؤلاء « الوجهاء » من يملك حق تمثيل الشعب الفلسطيني فان اية مفاوضات ستكون صورية تمهيدا لفرض الحل الذي تريده اسرائيل واعطائها صبغة شرعية .

والغريب ان المؤلف يعتقد ان اغراء الشعب الفلسطيني كمجموع ممكن في الوقت الذي يعترف به ان اغراء الفرد الفلسطيني للتفريط بحقوقه صعب نظرا لتمسكه بأرضه وممتلكاته وحقه الذي لا ينازع . والقفز من الرفض على المستوى الفردي الى القبول على المستوى الجماعي ينطوي على اقرار ضمني بأن الوفد الذي سيفاوض باسم النازحين في حالة حدوث هذا الامر لن يكون ممثلا لاماني الشعب الفلسطيني وحقوقه . ويلاحظ ان المؤلف يتجنب مناقشة الصيغة التي تطرحها الثورة الفلسطينية وهي اقامة دولة ديمقراطية في فلسطين تتعايش فيها كافة الفئات .

واخيرا فان المقارنة التي أوردها المؤلف في ختام بحثه بين قضية فلسطين وقضية قبرص للتدليل على قوة العوامل النفسية رغم اعترافه بالفارق بين حجم المشكلتين لم تكن متوقعة . فلم يحدث في قبرص للاتراك ما حدث للعرب في فلسطين من طرد وتشريد واستيلاء على الاراضي والممتلكات العربية واحلال شعب غريب مكان الشعب صاحب الارض وانكار لحق العرب في اي شيء يمتلكونه . اضف الى ذلك ان تصوير المشكلة على انها نفسية تعتبر نظرة خاطئة وبالتالي لن تؤدي الى أي حل جذري للمشكلة .

الدكتور يوسف ثبل